

دور استخدام مقررات لجنة بازل III في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي في المصارف الإسلامية

د. مبارك حامد الزين الخضر^{١*}، د. عبدالرحيم محبوب احمد^٢، د. مها موسى محمد سلامة^٣

^١ قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان،

mobarkhamid3@gmail.com

^٢ قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان، almahjoub333@gmail.com

^٣ قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان،

mahasalama24@gmail.com

* الباحث المرجعي

The role of using the decisions of the Basel Committee in controlling and predicting financial failure in Islamic banks

Dr. Mobark Hamid Elzein Elkhidir¹, Dr. Abdelrahim Mahgoub Ahmed Mohammed¹, Dr. Maha Mosa Mohammed Salama¹

¹ Department of Accounting and Finance, University of Kordofan, El-obeid, Sudan

Received: 24/03/2024; Revised: 27/03/2024; Accepted: 14/04/2025; Published: 1/05/2025

المخلص:

تناولت الدراسة دور مقررات لجنة بازل في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي في المصارف، وأجريت هذه الدراسة علي فروع المصارف بمدينة الإبيض خلال الفترة العام ٢٠٢٥م هدفت الدراسة الى التعرف على دور مقررات لجنة بازل III (مؤشرات السيولة والربحية والرفع المالي) في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي في المصارف، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس ماهو دور مقررات لجنة بازل في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي؟ وتفرعت منه عدة تساؤلات: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل والرقابة المصرفية؟ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل والتنبؤ بالفشل المالي؟ جاءت فرضيات الدراسة علي النحو التالي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل والرقابة المصرفية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل والتنبؤ بالفشل المالي في المصارف، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تساعد مؤشرات السيولة والربحية في تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل في المصارف، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة استخدام المصارف الأساليب الإحصائية في الرقابة وفقاً لمقررات لجنة بازل.

الكلمات المفتاحية: مقررات لجنة بازل III، الرقابة، والتنبؤ بالفشل المالي.

Abstract:

The study delt with the role of the decisions Basel committee in controlling and predicting financial failure in Banks, and this study was conducted on the Banks branches in Al-obeid city during period 2025AD. This study aimed to identify the role of the decisions of the Basel committee III (indicators of liquidity, profitability, and financial leverage) in controlling and predicting financial failure in banks. The problem of the study represented in main question, what is the role of the Basel committee in controlling and predicting financial failure? Several questions arose from: Is there a statistically significant relationship between the decisions of the Basel committee banking supervision? Does there is a statistically significant between the decisions of the Basel committee and the prediction financial failure? the hypotheses of the study were as the following: there is a statistically significant relationship between the decisions of the Basel committee and banking supervision, there is a statistically significant relationship between the decisions of the Basel committee and the predication of financial failure in banks, the study reached to several findings, including: liquidity and profitability indicators helped to determine the maximum capital adequacy accordance with the decisions of the Basel committee in banks, the study recommended by several recommendations, including: the need for banks to use statistical methods in control in accordance with decisions of the Basel committee.

المقدمة:

تعتبر مقررات بازل III واحدة من أهم التطورات في مجال تنظيم القطاع المصرفي، حيث تهدف الى تعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال تحسين متطلبات الرقابة على المخاطر في سياق المصارف الإسلامية، تلعب هذه المقررات دوراً حيوياً في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي، نظراً لخصوصية وخصائص المصارف.

تقوم المصارف الاسلامية على مبادئ الشريعة التي تركز على تجنب الفائدة والأنشطة المحرمة، مما يجعل تطبيق معايير بازل III ضرورة تكنولوجية وإقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في حوجة المصارف الإسلامية لأليات لتعزيز الرقابة المصرفية بها والتنبؤ بالمخاطر المالية التي يمكن ان تواجه هذه المصارف في ظل الأزمات المالية التي يعاني منها الإقتصاد العالمي، وتتمحور مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ١/ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مقررات لجنة بازل والرقابة المصرفية؟
- ٢/ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مقررات لجنة بازل والتنبؤ بالفشل المالي؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية مقررات لجنة بازل III التي تشكل إطاراً مهماً للرقابة المالية على المصارف الاسلامية، وكذلك استخدام المعايير الواردة في لجنة بازل III لتطوير نماذج التنبؤ بالفشل المالي، كذلك هناك ندرة في الدراسات العلمية التي تناولت مقررات لجنة بازل III ودورها في تعزيز الرقابة المصرفية والتنبؤ بالفشل المالي في المصارف الاسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور معيار بازل III في التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الإسلامية. ويمكن صياغة الأهداف الفرعية في الاتي:

- ١/ التعرف على معيار بازل III ومدى إسهامه في البنوك الإسلامية.
- ٢/ دراسة ومعرفة دور معايير بازل III في تعزيز الرقابة بالمصارف الاسلامية.
- ٣/ معرفة مدى إعتناء المصارف الإسلامية على معيار بازل III في التنبؤ بالفشل المالي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والرقابة.
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والتنبؤ بالفشل المالي.

أدوات جمع البيانات:

المصادر الأولية: الإستبانة.
المصادر الثانوية: الكتب والدوريات العلمية المحكمة والمجلات العلمية والرسائل الجامعية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مدينة الأبيض - المصارف الإسلامية.
الحدود الزمانية: ٢٠٢٥م.

هيكل الدراسة:

تكونت الدراسة من مقدمة ومحوران وخاتمة تتمثل في الآتي:
المحور الاول: الاطار النظري للدراسة.
المحور الثاني: الدراسة الميدانية.
الخاتمة: وتشتمل علي النتائج والتوصيات.
الدراسات السابقة:

دراسة كوثر ٢٠٢٠م^(١):

تناولت الدراسة مقررات اتفاقية بازل III كألية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي، تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو اثر تطبيق مقررات بازل III على السلامة المالية للقطاع المصرفي البلجيكي، هدفت الدراسة الى تحديد اثر تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثالثة على السلامة المالية للقطاع المصرفي، اختبرت الدراسة الفرضية التالية: انتهجت اتفاقية بازل III نفس المقاربة المعتمدة من سابقتها (بازل ١ و ٢) مما سيؤدي بها الى نفس النتائج أي فشلها في الحفاظ على السلامة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: اهتمت

١ - كوثر طلحي، مقررات اتفاقية بازل III كألية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي، مجلة المراجعة الجزائرية لاقتصاديات الإدارة، المجلد ١٥، العدد ٠١، ٢٠٢١م، ص ٣٦٨.

اتفاقيتي بازل ١ و ٢ بالمعايير الاحترازية الجزئية فقط، اما بازل ٣ ركزت على المعايير الاحترازية والكلية مما سيسمح لها بالمساهمة في ضمان السلامة المصرفي والمالية، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تدعيم عملية الافصاح والشفافية في البنوك من خلال حثها على نشر واعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام.

ويرى الباحثين ان هذه الدراسة ركزت على مقررات اتفاقية بازل III كألية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي، بينما الدراسة الحالية ركزت دور استخدام مقررات بازل III في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي. **دراسة عائشة وابتسام ٢٠٢١م^(٢):**

تناولت الدراسة واقع وافاق تطبيق مقررات بازل ٣ في النظام المصرفي الجزائري، تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو واقع وافاق تطبيق مقررات بازل ٣ في النظام المصرفي الجزائري، وهدفت الدراسة الى التعرف على الدوافع التي ادت بلجنة بازل للرقابة المصرفية الى اصدار مقررات بازل ٣ وتبيان الجوانب الاساسية لهذه المقررات واهم التعديلات الواردة فيها، واختبرت الدراسة الفرضية التالية: عمل بنك الجزائر على تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل ٣، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: هناك تشابه بين المعايير التي حددتها لجنة بازل في مقرراتها ٣ والمعايير التي حددها بنك الجزائر في اطار التوافق مع هذه المقررات، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: من الضروري القيام بعدة اصلاحات في النظام المصرفي الجزائري لكي يتوافق مع مقررات بازل ٣.

ويرى الباحثين ان هذه الدراسة ركزت على واقع وافاق تطبيق مقررات بازل ٣ في النظام المصرفي الجزائري، بينما الدراسة الحالية ركزت دور استخدام مقررات بازل III في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي. **دراسة رجعة وداليا ٢٠٢٢م^(٣):**

تناولت الدراسة استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، وتمثلت مشكلة الدراسة في هل يمكن التنبؤ بالفشل المالي الذي قد يواجه المصارف التجارية باستخدام اساليب التحليل المالي الحديثة، هدفت الدراسة الى التعرف على امكانية تطبيق النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية، واختبرت الدراسة الفرضية التالية: اساليب التحليل المالي الحديثة تساعد في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ان المصرف الليبي الخارجي يمتلك مركز مالي قوي من الممكن ان يجعله بموقع جيد اتجاه زبائنه دون التعرض الى أي تعثر او عسر مالي خلال السنوات القادمة، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: توجيه المصرف الليبي الخارجي وجميع المصارف التجارية الليبية باستخدام التمان وشيروود بشكل دائم للتنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن حالات العسر المالي واتخاذ القرارات والاجراءات التصحيحية. ويرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، بينما الدراسة الحالية تناولت دور استخدام مقررات بازل III في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي.

دراسة احلام ٢٠٢٣م^(٤):

تناولت الدراسة الرقابة المصرفية على البنوك، وتمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى فعالية النظام القانوني للرقابة المصرفية على البنوك، وهدفت الدراسة الى، واختبرت الدراسة الفرضية التالية: وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: الرقابة المصرفية هي منطلق تحقيق التنمية الاقتصادية للقطاع المصرفي لكونها شرط اساسي لتحقيق كفاءة النظام المصرفي، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة تحديد العقوبات التي تخص كل مخالفة على حده للحد من السلطة التقديرية الواسعة للجنة المصرفية في ذلك. ويرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت الدراسة الرقابة المصرفية على البنوك، بينما الدراسة الحالية تناولت دور استخدام مقررات بازل III في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي.

٢ - عائشة بلحشر وابتسام عدون، واقع وافاق تطبيق مقررات بازل ٣ في النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢، العدد ٢٠، ٢٠٥١، ص ٤١.

٣ - رجعة محمد وداليا علي، استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الاستاذ، العدد ٢٢، ٢٠٢٢م، ١٠٩.

٤ - احلام بن لفيقي، الرقابة المصرفية على البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٣م

دراسة محمد ومصطفى ٢٠٢٤م^(٥):

تناولت الدراسة نموذج مقترح لاستخدام مؤشرات الملاءة المالية في التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة الجمارك، وتمثلت مشكلة الدراسة ما مدى اثر المؤشرات المحاسبية التي توفرها قائمتي الدخل والمركز المالي على التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة الجمارك المصرية، ما مدى اثر المؤشرات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية على التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة الجمارك المصرية، وهدفت الدراسة الى تحديد اثر المؤشرات المحاسبية التي توفرها قائمتي الدخل والمركز المالي على التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة الجمارك المصرية، التحقق من اثر المؤشرات المحاسبية التي توفرها قائمتي الدخل والمركز المالي على التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة الجمارك المصرية، امكانية التنبؤ بالفشل المالي من خلال مؤشرات قائمة التدفقات النقدية اعتماداً على العوامل الاساسية التي تؤثر على العائد السوقي للسهم، واوصت الدراسة بعدة توصيات منها: توعية وارشاد الادارات والماليين الى اهمية النسب المالية والفشل المالي والتنبؤ به، لما له من اثر على مستقبل الشركة وامكانية استمرارها. ويرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت الدراسة نموذج مقترح لاستخدام مؤشرات الملاءة المالية في التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة الجمارك، بينما الدراسة الحالية تناولت دور استخدام مقررات بازل III في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي.

دراسة لياس ومحرز ٢٠٢٤م^(٦):

تناولت الدراسة واقع تطبيق البنوك الاسلامية العربية لمتطلبات اتفاقية بازل III، تمثلت مشكلة الدراسة في: ما هو واقع تطبيق البنوك الاسلامية العربية لمتطلبات اتفاقية بازل III، هدفت الدراسة الى التطرق لمكونات اتفاقية بازل III ومدى تفعيلها في البنوك الاسلامية العربية، واختبرت الدراسة الفرضية التالية: محاولة الدول العربية التكيف مع صيغ بازل III وتفعيلها في مختلف بنوكها الاسلامية، توصلت الدراسة الى عدة توصيات منها: محاولة الدول العربية التكيف مع صيغ بازل III وتفعيلها في مختلف بنوكها الاسلامية هي فرضية صحيحة بالرغم من بعض الصعوبات في تفعيل المتطلبات وتكييف قوانينها معها. ويرى الباحثين ان هذه الدراسة تناولت الدراسة واقع تطبيق البنوك الاسلامية العربية لمتطلبات اتفاقية بازل III، بينما الدراسة الحالية تناولت دور استخدام مقررات بازل III في الرقابة والتنبؤ بالفشل المالي.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

سيتناول الباحثين الإطار النظري للدراسة من خلال المحور التالي:

أولاً: مفهوم معيار بازل III:

هو عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة علي المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتهدف هذه التدابير إلى:^(٧)
١ - تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف.

٥ - محمد صابر ومصطفى فهمي، نموذج مقترح لاستخدام مؤشرات الملاءة المالية في التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة

الجمارك المصرية، مجلة الشرق للعلوم التجارية- عدد خاص، ٢٠٢٤م، ص ٧٧.

٦ - عابدة لياس ونورالدين محرز، واقع تطبيق البنوك الاسلامية العربية لمتطلبات اتفاقية بازل III، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد ١٢، ٢٠٢٤م، ص ٣٢.

(٧) أ.د.عبدالمطلب عبدالحاميد، إقتصاديات البنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٥م) ص ٤٠٥

٢ - تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف علي مستوى العالم.
٣ - تحسين قدرة القطاع المصرفي علي إستيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية وإقتصادية أياً كان مصدرها.

وتتطوي تلك التدابير الإصلاحية علي جانبيين ومستويين من الإصلاح المصرفي هما:
أ - الإصلاح علي مستوى المصرفي الواحد أو الإصلاح الجزئي مما يساعد علي زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط وإحتمالات حدوث الأزمة.
ب - الإصلاح علي مستوى المصرف الكلي الذي يمكن أن يبني عبر القطاع المصرفي (هي تدابير إحترازية تحوطية علي مستوي القطاع أو النظام المصرفي ككل) وتكمل تلك التدابير الإصلاحية بعضها البعض، بمعنى أن صمود أكبر المصارف علي مستوى المصرف الواحد يؤدي إلى خفض من مخاطر الصدمات والوقوع في الأزمات المصرفية علي مستوى النظام المصرفي ككل.

ثانياً: مرتكزات معيار بازل III:

تتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها لجنة بازل III في مايلي:^(٨)
١ - رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الإحتياطي أو الأولى من ٢ إلى ٤,٥٪ وأضعف آلية هامش إحتياطي آخر يتكون من أسهم عادية بنسبة ٢,٥٪ من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات يصبح مما يجعل المجموع يصل إلى ٧٪
٢ - الحفاظ علي الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو ٨٪ بإضافة إحتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى المطلوب مع هذا الإحتياطي ١٠,٥٪.
٣ - تدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، إلا أن الواقع العملي أثبت أن البنوك المركزية في كثير من الدول العربية تمكنت من فرض نسبة كفاية رأس المال مرتفعة علي البنوك، بل أن دولاً عديدة منها جعلت هذا لا يقل عن ١٢٪ منذ عدة سنوات.

٤ - بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة مشروع بازل III إلى زيادة الرسملة المطلوب تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
٥ - إقترحت الإتفاقية الجديدة إعتداد نسبتي في هذا المجال:^٩

أ - في المدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي تحتفظ بها البنوك إلى ٣٠ يوماً من التدفقات النقدية لديه وذلك لمواجهة إحتياجاته من السيولة ذاتياً.
ب - قياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، والبنوك الإسلامية لن تجد صعوبة في إستيفاء كل هذه المتطلبات لأن معظمها يعاني أصلاً من فائض السيولة.

ثالثاً: تأثير مقررات لجنة بازل III علي النظام المصرفي:

أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الإنتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة العالمية، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير إتفاقية بازل III درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي، وتتضمن الإتفاقية علي البنوك الإحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كإحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات.^(١٠) ويمكن تلخيص أهم تأثيرات مقررات بازل III علي النظام المصرفي في الآتي:
١ - إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم إستخدام رؤوس الأموال.

^(٨) أ.د. بريش عبدالقادر وزهير غراية، مقررات بازل III ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الإستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن علي الشلف، الجزائر، العدد ٠٠، ٢٠١٥م، ص ١١٠.

9 - Abdulla Haron, BaselIII, Impacts on the IIFS and Role of the IFSB world Bank Annual conference on Islamic Banking and finance, Islamic Financial services Board, 23-24, october 2011, p19.

^(١٠) أ.د. مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III علي النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصادي والتمويل الإسلامي " النمو والعدالة من منظور إسلامي

" إسطنبول، من ٩ - ١٠ سبتمبر، ٢٠١٣م، ص ص ١٥ - ١٦.

- ٢ - عدم القدرة علي توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريد) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريد.
 - ٣ - إنخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والإحتياطيات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز علي تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى تخفيض خطر فشل البنك، وتحقيق الإستقرار المالي علي المدى الطويل.
 - ٤ - إن مقررات بازل III ستجعل السيطرة علي البنوك العالمية أقوى من الذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتي لا يتكرر ما حدث للبنوك العالمية.
 - ٥ - إنخفاض إقبال المستثمرين علي الأسهم المصرفية: نظراً إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة ينخفض العائد علي حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
 - ٦ - التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل III يؤدي إلى التحكيم الدولي:
لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل III كما حدث في بازل I و II يؤدي إلى تواصل تعطيل الاستقرار الشامل للنظام المالي.
 - ٧ - فرض ضغوط علي المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
 - ٨ - الزيادة من إحتياطيات البنوك ورفع رأس مالها ويحسن من نوعيته.
 - ٩ - إن معايير لجنة بازل III ستدفع بإتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية علي الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلاً في هيكل رأس مال البنوك.
- رابعاً: دوافع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل III:**
- تستعد المصارف الإسلامية للدخول إلى الأسواق الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية علي المستوى الدولي وتأثرها الطفيف بإنعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المستجد فإننا نرى أن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل III أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائضاً من السيولة لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية، ومن هذا الواقع فلن يكون هنالك أي عوائق أمام تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل لعدة مبررات منها:^(١١)
- ١ - أن المصارف الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسباً مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحياناً إلى ١٨٪ بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها.
 - ٢ - كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري والتي أدت إلى إنهيار العديد من المصارف الدولية بينما المصارف لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.
 - ٣ - إعتمدت معايير بازل III علي إتخاذ نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثانية بينما البنوك الإسلامية تمتلك فائض سيولة مرتفعاً.
 - ٤ - في مواجهة الأزمة المالية العالمية تدخلت العديد من الدول والحكومات لوفيق إنهيار أنظمتها المصرفية لعدم قدرة رؤوس أموالها في مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها المصارف التقليدية بينما لم نجد هذه الحالة في البنوك الإسلامية كونها لا تعتمد علي الديون في تدعيم رؤوس أموالها.
- قد تكون هنالك بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه بعض المصارف في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها هذه المعايير بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلة التي ستتحملها هذه المصارف وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الإسلامية للنظر بكل جدية إلى إغتنام هذه الفرصة.
- مما سبق يرى الباحثين أن مقررات لجنة بازل هو عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة علي المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي

(١١) د. رحال فاطمة ونادية بلورغي، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل III، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، كلية الإقتصاد، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد ١٢، ٢٠١٦،

حيث تهدف هذه التدابير إلى تحسين إدارة المخاطر وحوكمتها وتعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف علي مستوى العالم وتحسين قدرة القطاع المصرفي علي إستيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط المالية وحالات الفشل المالي، والتعرف علي الجوانب الإصلاحية لمعيار بازل III التي شملت رأس المال وحقوق الأقلية والاستثمارات في مؤسسات مالية أخرى، ومعرفة مرتكزات التي تتمثل في رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال والحد الأدنى الإجمالي، وأيضاً معرفة المحاور الأساسية لمقررات لجنة بازل والإصلاحات الواردة في هذه المعيار، وتأثير تلك المقررات علي النظام المصرفي ودوافع تطبيق البنوك الإسلامية لهذه المقررات.

خامساً: أهمية الرقابة المالية:

تبرز أهمية الرقابة المالية من أهمية الحفاظ على المال العام بما ينعكس على عدة نواحي منها السياسية المتمثلة بالدول والبرلمان لمراقبة أداء الوزارات والدوائر الحكومية ومعرفة توجهاتها ومدى التزامها بالقرارات والقوانين الصادرة عنها، ومن الناحية الحسابية والمالية للتأكد من جدية العمل المنتسب للدولة في تحصيل الإيرادات وضمان التصرف بالتخصيصات المالية دون إسراف أو تبذير، كما تتجسد أهمية الرقابة المالية من الناحية الاقتصادية في متابعة تنفيذ المشاريع والتأكد من أوجه الصرف وفقاً لما مخصص لتلك المشاريع وكفاءة الإنفاق، ومن الناحية القانونية بما يحدد جسامه الخطأ وتأثيره على المال العام ومسؤولية مرتكبي الإخطاء وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات.^(١٢)

أما من الناحية الاجتماعية فإنها الوسيلة الأهم في الحد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة كإنتشار ثقافة الفساد وإستباحة المال العام، كما أن للرقابة المالية والرقابة بشكل عام أهمية خاصة في عمليات تقييم وتحديد نقاط القوة والضعف في المنشأة أو المؤسسة المعنية والتي بدورها تقترح الحلول المناسبة لنقاط الضعف بعد دراستها وتحليل مسبباتها لتجاوز تلك النقاط، فضلاً عن تصميم نقاط القوة في نشاط وعمل تلك المؤسسات من خلال نقل التجارب الناجحة إلى كافة دوائر الدولة ومؤسساتها لضمان حسن الأداء والحفاظ على ممتلكاتها.

وتعكس الرقابة المالية العامة حالة التكيف للمنظمة مع بيئتها الخارجية والداخلية والتنافسية وهي تفيد الإدارة من خلال التغذية العكسية لتساعد في إكتشاف مواطن الهدر بالموارد المختلفة، تحسين الكفاءة التشغيلية، تسهيل إدارة التغيير، المساعدة في تطبيق طرق الإدارة الحديثة بإدارة الجودة الشاملة وتقليل الأزمات والمشكلات وتحدد العوائق التي تعيق المنظمة في تحقيق أهدافها بأفضل ما يكون وأقل جهد ووقت، نشر الموارد في أماكن إستخدامها التي تجعلها أكثر كفاءة وأداء، إعادة توزيع الخبرة والمهارات الإدارية في أرجاء المنظمة (فروعها ووحداتها المختلفة) وتوليد معلومات شاملة عن فعاليات الوحدات الفرعية، توفير معايير ومقاييس تمكن الإدارة من قياس التقدم الذي تحرزه باتجاه الأهداف، وتقييم خطط المنظمة وقراراتها المتخذة في بعض الأنشطة لمعرفة مدى تناسبها مع التغيرات التي تحدث في البيئة.

سادساً: أهداف الرقابة المالية:

تقسم أهداف الرقابة إلى مجموعتين رئيسيتين:^(١٣)

١: أهداف تقليدية.

- أ – التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الإعتماد عليها.
 - ب – الحصول علي رأي محايد يستند إلى قرائن وأدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها المنشأة والتي تم تدقيق حساباتها لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات وعن مدى دلالة تلك القوائم علي نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وحقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.
 - ج – إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تزوير.
 - د – تقليل فرص ارتكاب الإخطاء أو الغش وذلك عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة.
- ٢: الأهداف الحديثة للرقابة.**

(١٢) د. إنصاف محمود رشيد وآخرون، فاعلية نظام الرقابة وأثره علي الفساد المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، المجلد ٤،

العدد ٨، ٢٠١٢م، ص ٣٢٧.

(١٣) أ.د. محمد عبدالفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م) ص ٢١٣، ٢١٦.

أ – مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها للتعرف علي ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم.

ب – تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفاً منها.

ج – تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع النشاط.

د – تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ولكي تستطيع أجهزة التخطيط والرقابة تحقيق عمليات المتابعة والرقابة علي المنشآت وبالتالي تحقيق أهدافها ويجب أن تتوافر لديها بيانات على مدى تنفيذ تلك المنشأة للبرامج أول بأول وأن تكون قادرة علي تحليلها والاستفادة منها. وأن تكون لها سلطة إتخاذ القرارات بما يمكن من تذليل أي صعوبات تعترض عملية التنفيذ.

سابعاً: مفهوم الفشل المالي:

هنالك العديد من التعريفات التي تدور حول مفهوم الفشل المالي منها:

١ – هو عدم قدرة الشركة علي سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد علي قيمة الخصوم.^(١٤)

٢ – هو وضع المنشأة في حالة التصفية والعجز المالي يعني أن القيمة الدفترية للإلتزامات المنشأة تكون أكبر من القيمة الدفترية لأصولها.^(١٥)

٣ – يعني التوقف كلياً عن سداد الإلتزامات أو الإفلاس وتوقف النشاط أو الإلتئين معاً.^(١٦)

٤ – هو عدم مقدرة المنشأة علي سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل عندما يستحق موعد سدادها.^(١٧)

ثامناً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

أن عملية التنبؤ بالفشل المالي للشركات لها أهمية كبيرة خاصة إذا كان توقع الفشل المالي قد تم في الوقت المناسب الأمر الذي يؤدي إلى إتخاذ قرارات إئتمانية صحيحة من قبل جهات عديدة، وقد ركزت معظم الدراسات والأبحاث على تحديد أدوات يمكن من خلالها إيجاد جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الفشل ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية المناسبة قبل حدوثه وبالتالي التعرض لخسائر كبيرة نتيجة لذلك.

وللتنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة لدى جهات عديدة من أهمها:^(١٨)

١ – البنوك التجارية:

تهتم البنوك التجارية بالفشل لما له من أثر علي قروضها وتسهيلات القائمة، والقروض التي تتم دراستها تمهيداً لإتخاذ قرار بالموافقة أو عدم الموافقة على منحها وبالإضافة إلى ذلك تهتم البنوك بتحديد أسعار وشروط القروض الممنوحة لعملائها في ضوء توقعاتها بالمخاطر الناجمة عن إقراض هؤلاء العملاء وإمكانية حدوث الفشل المالي.

٢ – المستثمرين:

يهتم المستثمرون بعملية التنبؤ بالفشل المالي لتقييم سلامة إستثماراتهم والتمييز بين الإستثمارات التي يمكن أن تكون كبيرة غير ملائمة تمهيداً للتخلص منها خشية تحقيق المزيد من الخسائر.

٣ – إدارة الشركات:

وذلك من خلال إعداد دراسات ومؤشرات تنبؤ بالفشل والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تؤدي إلى خسائر كبيرة للشركة وبالتالي إفلاسها.

(١٤) د. علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الراقيين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، مجلد ٣١، العدد ٩٥، ٢٠٠٩م، ص ٣٠٦.

(١٥) د. محمد عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، ط٢ (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م) ص ٣٦٩.

(١٦) د. محمد محمد علي ومديحة محمد متولي، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، الجزء الأول، ٢٠١٣م، ص ١١.

(١٧) د. الهادي آدم محمد إبراهيم وإيدام محمد علي شقورة، دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الإئتماني المصرفي، مجلة كلية التجارة، جامعة النيلين، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠١٥م، ص ٦٦.

(١٨) د. شقيري نوري موسي وآخرون، إدارة المخاطر، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م) ص ١٢٧ – ١٢٨.

٤ - الجهات الرسمية:

تستفيد الجهات الرسمية من عملية التنبؤ بالفشل لإتخاذ القرارات الملائمة حتي تتجنب الأزمات التي يمكن أن تحدث في القطاع الخاص أو القطاع العام.

٥ - المنافسون:

يقوم المنافسون في العادة بدراسة تبين نقاط الضعف للمنافسين وتحديد إمكانية التنبؤ بالفشل لهؤلاء المنافسين وبالتالي تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها المنافسون والتي أدت إلى حدوث الفشل لهم.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية:

هدف الباحثين من إجراء الدراسة الميدانية الي اختبار فرضيات الدراسة بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مقررات لجنة بازل III والرقابة والتنبؤ بالفشل المالي في المصارف الإسلامية.

مجتمع وعينة الدراسة:

حجم عينة الدراسة: لاختيار حجم العينة تم الاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون، حيث بلغ حجم العينة (٣٠) مفردة من أفراد المجتمع.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\frac{N-1}{d^2} + p(1-p) \right]}$$

حيث أن:

N : حجم المجتمع

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96).

Q: نسبة الخطأ وتساوي (0.05).

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ثبات أداة الدراسة: فقد تم احتسابه بمعامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) والذي بلغت قيمته (0.894) وهي قيمة تدل على ثبات أداة الدراسة.

أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة: يمكن تلخيص بالآتي:

لتحليل بيانات عبارات الاستبانة تم استخدام برنامج SPSS الإصدار 23 والذي يعد من أقوى البرامج المستخدمة في عمليات التحليل الإحصائي، ولتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها ما يلي: -

١. الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.

٢. اختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفراد العينة حتى نستطيع الاعتماد على إجاباتهم، ويعمل اختبار مربع كاي عن طريق مقارنة قيمة خطأ الاختبار مع الخطأ المسوح به ٥٪.

٣. الوسط الحسابي لقياس الأهمية النسبية للعبارات واختبار فروض الدراسة.

٤. الوسيط لتحديد الإجابة من ناحية ترتيبية.

الأهمية النسبية:

تعتبر الأهمية النسبية عن مدى أهمية عبارات أداة البحث، ويتم حذف العبارات ذات الأهمية النسبية الضعيفة لأنها لا تخدم هدف البحث.

النسبة المئوية للأهمية	٩٠ - ١٠٠	٧٠ - ٨٩	٥٠ - ٦٩	٣٠ - ٤٩	٢٠ - ٢٩
درجة الأهمية	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

تحسب النسبة المئوية للأهمية النسبية عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الوسط الحسابي للعبارات}}{5} = \text{النسبة المئوية للأهمية النسبية}$$

• حيث ٥ تمثل وزن مقياس لكرت الخماسي.

ثبات وصدق أداة الدراسة: لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على الأسئلة تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach) والثبات لعبارات الفروض البحث كما في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) معامل المصداقية ألفا كرونباخ لعبارات المتغيرات الدراسة			
العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الفرضية الأولى	١٠	.773	1.48
الفرضية الثانية	١٠	.763	0.79
كل العبارات	٢٠	.860	1.56

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS (٢٠٢٥م)
من الجدول رقم (١) وجد عند إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها وبلغت قيمة ألفا كرونباخ (.860). وتعني هذه القيمة توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي في الإجابات حيث أن تعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ ٦٠٪، ويلاحظ من ذات الجدول ان الفرضية الأول عدد عباراتها (10) عبارات و وبلغت قيمة ألفا كرونباخ (.773). وبلغ معامل الصدق (1.48)، والفرضية الثانية عدد عباراتها (10) عبارات وبلغت قيمة ألفا كرونباخ (.763). وبلغ معامل الصدق (0.79)، أما مقياس المصداقية فهو الجذر التربيعي لمقياس الثبات الذي كانت قيمته (0.954) وتعتبر الأداة ذات مصداقية عالية لأن قيمة مقياس المصداقية قريب من الواحد.

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والرقابة في المصارف الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى:
الجدول رقم (٢) يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) لعبارات الفرضية الأولى:

الجدول رقم (٢) الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى						
العبارات	كأي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كأي تربيع	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
يساعد مقررات لجنة بازل في الرقابة المالية في المصارف السودانية	19.414a	٣	.000	1.76	0.74	0.15%
يساعد مقررات لجنة بازل في ضبط نظام الرقابة الداخلية في المصارف	20.793a	٣	.000	1.62	0.86	0.17
تستخدم المصارف الأسلوب المعياري وفقاً لمقررات لجنة بازل في الرقابة علي مخاطر الائتمان المصرفي	22.724a	٣	.000	1.83	0.71	0.14
تطبيق مقررات لجنة بازل يساعد في المحافظة علي رأس المال والرقابة عليه	11.655b	٢	.003	1.59	0.68	0.14
تتضمن تقارير الأجهزة الرقابية بالمصارف تقييم الأنظمة المالية وفقاً لمعيار بازل III	9.483a	٣	.024	1.86	0.95	0.19
تستخدم المصارف الأساليب الإحصائية في الرقابة المالية وفقاً لمعيار بازل III	9.483a	٣	.024	1.86	0.95	0.19
تؤدي الرقابة المالية وفقاً لمعيار بازل III علي تقليص وقوع الأزمات المالية	5.034b	٢	.081	1.69	0.71	0.14
يؤدي معيار بازل III إلى تطبيق عنصر تحليل التكاليف في الرقابة المالية	23.000a	٣	.000	2.00	0.71	0.14
مقررات لجنة بازل يساعد المصارف في تطبيق مبدأ الخطة التنظيمية في الرقابة المالية	19.414a	٣	.000	1.76	0.74	0.15
يساعد مقررات لجنة بازل في الرقابة علي مخاطر السوق ومعالجتها	11.690a	٣	.009	1.79	0.86	0.17

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢٥م)

تبين من الجدول أعلاه الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى ان درجة الحرية تتراوح ما بين (٢، ٣) مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري يتراوح في المدى (1.59-2.00)، الأوساط الحسابية تتراوح ما بين (0.71-0.95) كما يلاحظ ان نسبة الأهمية لجميع العبارات منخفضة. ذات أهمية نسبية منخفضة، والاحتمالية كأي تربيع لجميع العبارات دالة معنوياً وبلغت أعلاها نسبة (0.024) وأقلها نسبة (0.000). حيث يمكن الاعتماد على الفرضية في المناقشة.

مناقشة الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والرقابة في المصارف. تتكون الفرضية الأولى من (١٠) عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول رقم (٣) يبين جميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم (٣) جميع عبارات الفرضية الأولى

بيان	التكرارات	النسبة %
لا أوافق بشدة	119	41.0%
لا أوافق	129	44.5%
محايد	30	10.3%
أوافق	12	4.1%
أوافق بشدة	0	0%
المجموع	290	100%

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
0.95	0.19	منخفضة

كأي تربيع	درجة الحرية	احتمالية كأي تربيع
23.000a	٣	0.000

الوسيط	-	احتمالية الوسيط
3	-	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢٥م)

من الجدول رقم (٣) وجد أن 0.0% من أفراد العينة أوافق بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 4.1% من أفراد العينة أوافق على كل العبارات، 10.3% من أفراد العينة محايد، 44.5% من أفراد العينة لا أوافق، 41.0% من أفراد العينة لا أوافق مطلقاً، وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 0.19% وهي نسبة منخفضة، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كأي تربيع تساوي 23.000a عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠,٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 3 عند معنوية ٠,٠٠٠ وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الأولى قد تحققت، وانه توجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والرقابة في المصارف.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والتنبؤ بالفشل المالي: الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى: الجدول رقم (٤) يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) لعبارات الفرضية الثانية:

الجدول رقم (٤) الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	كأي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كأي تربيع	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
تساعد نسبة الملاءمة المالية وفقاً لمقررات لجنة بازل في التنبؤ بالفشل المالي.	19.103a	٤	.001	2.00	1.13	0.23
تؤدي نسبة المديونية التي جاءت في إصلاحات معيار بازل III إلى التنبؤ بالفشل المالي.	19.793a	٤	.001	2.03	1.12	0.22
يساعد نموذج الائتمان في التنبؤ بالفشل المالي في المصارف السودانية.	22.207a	٤	.000	1.93	1.13	0.23
تساعد نسبة السيولة في تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III.	22.172b	٣	.000	1.62	0.86	0.17
تساعد نسب الرفع المالي في التنبؤ بالفشل المالي وفقاً لتعديلات معيار بازل III.	22.552a	٤	.000	1.90	1.14	0.23
التعديلات التي جاءت بها إتفاقية بازل III تساعد في تعزيز قدرة المصارف السودانية على مواجهة الأزمات المالية.	26.000a	٤	.000	1.83	0.97	0.19
تساعد مجموعة نسب الربحية في التنبؤ بالفشل المالي.	11.138b	٣	.011	1.86	0.83	0.17
تستخدم المصارف السودانية نموذج شيرود في التنبؤ بالفشل المالي.	1.759b	٣	.624	2.24	1.09	0.22
يساعد مقررات لجنة بازل في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج كيدا.	3.586c	٢	.166	1.72	0.75	0.15
يؤدي استخدام معيار بازل III من قبل المصارف السودانية إلى الاحتفاظ برأس مال احتياطي لمواجهة الأزمات المالية.	13.069b	٣	.004	1.83	0.93	0.19

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢٥م)

تبين من الجدول أعلاه الذي يبين الأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية ان درجة الحرية تتراوح ما بين (٢، ٣، ٤) مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري يتراوح في المدي (0.65-1.65)، الأوساط الحسابية تتراوح ما بين (0.75-1.13) كما يلاحظ ان نسبة الأهمية لجميع العبارات منخفضة. ذات أهمية نسبية منخفضة، والاحتمالية كأي تربيع لجميع العبارات دالة معنوياً وبلغت أعلاها نسبة (0.624). وأقلها نسبة (0.000). حيث يمكن الاعتماد على الفرضية في المناقشة.

مناقشة الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والتنبؤ بالفشل المالي: تتكون الفرضية الأولى من (١٠) عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول رقم (٥) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم (٥) تجميع عبارات الفرضية الثانية

بيان	التكرارات	النسبة %
لا أوافق بشدة	119	41%
لا أوافق	129	44%
محايد	30	10%

أوافق	12	4%
أوافق بشدة	0	0%
المجموع	290	100%
الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1.13	0.23	منخفضة
كأي تربيع	درجة الحرية	احتمالية كأي تربيع
26.000a	٤	0.000
الوسيط	-	احتمالية الوسيط
3		0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢٥م)
 من الجدول رقم (٥) وجد أن 0.0% من أفراد العينة أوافق بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، 4% من أفراد العينة أوافق على كل العبارات، 10% من أفراد العينة محايد، 44% من أفراد العينة لا أوافق، 41% من أفراد العينة لا أوافق بشدة، وقد بلغت الأهمية النسبية نسبة 0.23% وهي نسبة منخفضة، أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كأي تربيع تساوي 26.000a عند درجة حرية ٤ بمعنوية ٠,٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥%. مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 3 عند معنوية ٠,٠٠٠ وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، مما سبق يتضح من خلال نتائج التحليل أعلاه ان الفرضية الأولى قد تحققت، وتبين انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقررات لجنة بازل III والتنبؤ بالفشل المالي.

الخاتمة:

تشتمل على النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال عرض الاطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية على المصارف الاسلامية – ولاية شمال كردفان توصل الباحثين إلى النتائج التالية:

- ١- تطبيق معيار بازل III يساعد المصارف الإسلامية في المحافظة علي رأس المال والرقابة عليه.
- ٢- تؤدي الرقابة المالية وفقاً لمعيار بازل III إلى تقليص وقوع الأزمات المالية في المصارف الإسلامية.
- ٣- تطبق المصارف الإسلامية أسلوب تحليل التكاليف في الرقابة المالية وفقاً لمعيار بازل III.
- ٤- نسبة الملاءة المالية تساعد المصارف الإسلامية في التنبؤ بالفشل المالي وفقاً لمعيار بازل III.
- ٥- تساعد نسب الرفع المالي في التنبؤ بالفشل المالي وفقاً لتعديلات معيار بازل III.
- ٦- يمكن استخدام مقررات لجنة بازل المصارف الإسلامية من الاحتفاظ برأس مال احتياطي لمواجهة الأزمات المالية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحثين بالاتي:

- ١- ضرورة تطبيق المصارف الإسلامية نموذج شيرود الذي يمكنها من التنبؤ بالأزمات المالية التي تواجهها.
- ٢- ضرورة استخدام مجموعة نسب الربحية في المصارف الإسلامية السودانية للتنبؤ بالفشل المالي.
- ٣- ضرورة تبني المصارف الإسلامية أنموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي.
- ٤- يجب أن تستخدم المصارف الأساليب الإحصائية في الرقابة وفقاً لمعيار بازل III.

٥- قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة وخاصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ١- احلام بن لفي، الرقابة المصرفية على البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد البشير الابراهيمى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٣م.
- ٢- الهادي ادم محمد ابراهيم وإيدام محمد علي شقورة، دور التحليل المالى في تقليل مخاطر الإئتماني المصرفي، مجلة كلية التجارة، جامعة النيلين، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠١٥م.
- ٣- انصاف محمود رشيد وآخرون، فاعلية نظام الرقابة وأثره علي الفساد المالى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد ٤، العدد ٨، ٢٠١٢م.
- ٤- إبراهيم، أحمد عبد الله، منهجية البحث العلمي، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية، ٢٠١٣م).
- ٥- اوما سيكاران، طرق البحث في الإداري مدخل لبناء المهارات البحثية، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦م).
- ٦- بريش عبدالقادر وزهير غراية، مقررات بازل III ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الإستقرار المالى والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن علي الشلف، الجزائر، العدد ٠٢، ٢٠١٥م.
- ٧- رجعة محمد وداليا علي، استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الاستاذ، العدد ٢٢، ٢٠٢٢م.
- ٨- شقيري نوري موسي وآخرون، إدارة المخاطر، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م).
- ٩- عايدة لياس ونور الدين محرز، واقع تطبيق البنوك الاسلامية العربية لمتطلبات اتفاقية بازل III، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد ١٢، ٢٠٢٤م.
- ١٠- عائشة بلحشر وابتسام عدون، واقع وافاق تطبيق مقررات بازل ٣ في النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢، العدد ٢٠، ٢٠٢١م.
- ١١- عبدالمطلب عبدالحמיד، إقتصاديات البنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٥م).
- ١٢- علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالى للشركات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلد ٣١، العدد ٩٥، ٢٠٠٩م.
- ١٣- فاطمة رحال ونادية بلورغي، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل III، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر -بسكرة، العدد ١٢، ٢٠١٦م.
- ١٤- كوثر طلحي، مقررات اتفاقية بازل III كألية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي، مجلة المراجعة الجزائرية لاقتصاديات الادارة، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢١م.
- ١٥- محمد صابر ومصطفى فهمي، نموذج مقترح لاستخدام مؤشرات الملاءة المالية في التنبؤ بالفشل المالي لاغراض انضمام الشركات لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من مصلحة الجمارك المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية- عدد خاص، ٢٠٢٤م.
- ١٦- محمد عبدالفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م).
- ١٧- محمد عزت اللحام وآخرون، الإدارة المألفة المعاصرة، ط٢، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م).
- ١٨- محمد محمد علي ومدحة محمد متولي، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالى، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، الجزء الأول، ٢٠١٣م.
- ١٨- مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III علي النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصادي والتمويل الإسلامي " النمو والعدالة من منظور إسلامي " إسطنبول، من ٩ — ١٠ سبتمبر، ٢٠١٣م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

¹ - Abdulla Haron, BaselIII, Impacts on the IIFS and Role of the IFSB world Bank Annual conference on Islamic Banking and finance, Islamic Financial services Board, 23-24, October 2011, p19.